Alexandria Journal of Managerial Research & Information Systems

مجلة اسكندرية للبحوث الادارية ونظم المعلومات

Print ISSN : 2974-4318 online ISSN:2974-4326

دراسة واختبار العلاقة بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

ملخص

هدف البحث إلى تحليل ودراسة واختبار العلاقة بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، بالإضافة إلى فحص واختبار أثر حجم الشركة كمتغير مُعدل moderator على تلك العلاقة. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد البحث على دراسة تطبيقية شملت عينة مكونة من ٦٧ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بإجمالي ٤٠٢ مشاهدة خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، مما يدعم فكرة سعي الشركات إلى زيادة مستوى الإفصاح الاختياري، وخاصة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، بهدف الحفاظ على الصورة الإيجابية المُدركة الناتجة عن الاستعانة بمنشأة المراجعة ذات مستوى مرتفع من الجودة. كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وكل من حجم الشركة ومدى تحقيق الخسائر. أما فيما يتعلق بالأثر المُعدل لحجم الشركة، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين المتغير التفاعلي ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، إلا أنها لم تكن ذات دلالة إحصائية. وتشير هذه النتائج إلى أن حجم الشركة يقلل من الأثر الإيجابي للجودة المدركة للمراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وإن كان ذلك بصورة غير معنوية إحصائيًا، بما يؤكد قوة تأثير الجودة المدركة للمراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المستقبلية، الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، الجودة المدركة للمراجعة.

Study and Examination of the Relationship between Perceived Audit Quality and the Level of Disclosure of Forward-Looking Information – An Applied Study on Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract:

The study aimed to analyze, examine, and test the relationship between perceived audit quality and the level of disclosure of forward-looking information. Additionally, it sought to examine and test the impact of firm size as a moderating variable on the relationship between perceived audit quality and the level of disclosure of forward-looking information. To achieve these objectives, the study relied on an applied approach, using a sample of 67 companies listed on the Egyptian Stock Exchange, comprising a total of 402 observations during the study period from 2014 to 2019. The results regarding the main relationship under examination revealed a positive and significant relationship between perceived audit quality and the level of disclosure of forward-looking information. This supports the notion that companies strive to increase the level of voluntary disclosure, particularly forward-looking information, to maintain a positive perceived image stemming from the presence of a high-quality audit firm. The results also showed a positive and significant relationship between the level of disclosure of forward-looking information and both firm size and the extent of losses. Regarding the moderating effect of firm size, the results indicated a negative relationship between the interaction variable and the level of disclosure of forward-looking information, though it was not statistically significant. These findings suggest that firm size reduces the positive impact of perceived audit quality on the level of disclosure of forward-looking information, albeit in a statistically insignificant manner, this underscores the strong influence of perceived audit quality on the level of disclosure of forward-looking information.

Keywords: Forward-Looking Information, Disclosure of Forward-Looking Information, Perceived Audit Quality.

١- الإطار العام للبحث

١-١ مقدمة البحث

أدت حالات الانهيار المالي للشركات العملاقة، مثل شركة إنرون للطاقة، إلى وضع مهنة المحاسبة تحت المراقبة، مما جعل موثوقية التقارير المقدمة من الشركات محل شك. نتيجة لذلك، طالب أصحاب المصالح المختلفة، مثل المستثمرين والهيئات التنظيمية وغيرهم، بمزيد من الشفافية والإفصاح الشامل، في ظل العدد المتزايد من حالات انهيار الشركات والأزمات المالية. وتُعد المعلومات المستقبلية (Forward-Looking Information) من بين أكثر أنواع المعلومات التي يطالب بها أصحاب المصلحة. استجابةً لتلك الطلبات، عمدت الشركات إلى مراجعة وتعديل سياساتها لدمج المعلومات المستقبلية في تقاريرها السنوية، بهدف الحفاظ على قدرتها التنافسية في بيئة الأعمال، ومن ثم خلق ميزة تنافسية مستدامة (Ah Choi et al., 2022).

يشير الإفصاح عن المعلومات المستقبلية إلى تقديم معلومات تُمكّن أصحاب المصلحة من تقييم الأداء المستقبلي للشركة، ويتضمن هذا الإفصاح كلاً من التوقعات المالية والعوامل المرتبطة بالمخاطر وعدم التأكد التي قد تؤثر على أداء الشركة. يحتاج المستثمرون إلى هذه المعلومات لاتخاذ قراراتهم بشأن شراء أو بيع أسهم الشركة، حيث يكون المستثمرون المحتملون أكثر استعداداً للاستثمار في الشركات التي تُظهر توقعات بأداء مستقبلي مرتفع. وهذا يعني أن التقارير المالية التي تتضمن إفصاحاً عن المعلومات المستقبلية تكون أكثر فائدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين على وجه الخصوص، وللمستخدمين الآخرين بشكل عام. كما أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية يُسهم في تقليص فجوة المعلومات بين الشركات والمستثمرين، من خلال تحسين توقعاتهم للأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم. وبالتالي، من المتوقع أن يُسهم الإفصاح عن هذه المعلومات في تخفيف تكاليف الوكالة من خلال الحد من عدم التماثل في المعلومات (Agyei-Mensah, 2017).

وتزداد أهمية الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في أوقات الأزمات. خلال الأشهر الأولى من جائحة كوفيد-١٩، واجهت الشركات صعوبة في فهم التداعيات المحتملة للجائحة، مما دفع بعضها إلى تخفيض الإفصاح عن تلك التداعيات. وفي ذلك الوقت، أصدرت هيئة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة بيانًا يشجع على الإفصاح المستمر، حيث حثت الشركات على تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات بشأن وضعها المالي والتشغيلي الحالي، بالإضافة إلى خططها التشغيلية والمالية المستقبلية. كما شجع البيان الشركات التي تتجاوب مع الإفصاح المستقبلي على

الاستفادة من الحماية القانونية المخصصة لمثل هذه البيانات، مما يساعدها على تجنب المشاكل القانونية في حال عدم تحقق التوقعات التي قدمتها (Call et al., 2023).

على صعيد آخر، يساهم مراقبو الحسابات[1] في تعزيز ثقة الجمهور بالقوائم المالية ودعم الاستقرار المالي وثقة السوق، من خلال التحقق من صحة ودقة المعلومات المحاسبية التي أعدتها إدارة الشركة. وبالتالي، تُعتبر عمليات المراجعة الخارجية آلية رقابية أساسية لحماية المساهمين والمستثمرين من مخاطر الوكالة، مما يؤدي إلى تقليل تكاليف الوكالة (Quick and Schmidt, 2018). ولزيادة مصداقية التقارير المالية لدى المساهمين والمقرضين، يجب أن تكون تصوراتهم لجودة المراجعة مرتفعة بما يكفي، بغض النظر عن الأبعاد الأخرى لجودة المراجعة (Friedrich et al., 2023). نتيجة لذلك، تصبح الاستثمارات أكثر أمانًا، ويطالب المستثمرون بعلاوات مخاطر أقل نتيجة انخفاض مخاطر المعلومات، مما يؤدي إلى تقليل تكلفة رأس المال الخاص بالشركة. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هذه الفوائد إلا إذا قدم مراقبو الحسابات جودة مراجعة مرتفعة، وهو ما يتطلب منهم التصرف باستقلالية تامة، خاصة في مواجهة الضغوط التي قد تمارسها إدارة العميل.

ومن المقبول على نطاق واسع، سواء من الناحية النظرية أو العملية، أن استقلال مراجع الحسابات وجودة المراجعة هما المبدآن الأساسيان اللذان يقوم عليهما عمل المراجعين. ومع ذلك، فإن جودة المراجعة الفعلية واستقلالية الفكر لا يمكن ملاحظتهما بشكل مباشر من قبل أصحاب المصلحة. ولهذا السبب، تشكل تصورات أصحاب المصلحة لجودة المراجعة جوهر وظيفة المراجعة، حيث تؤثر هذه التصورات بشكل مباشر على مستوى ثقتهم في مدى الاعتماد على القوائم المالية (Quick and Schmidt, 2018).

١-٢ مشكلة وتساؤلات البحث

يتم الإفصاح عن الأداء المستقبلي للشركة غالبًا على أساس اختياري، ويخضع لتقدير الإدارة (Alqatamin et al., 2017). ويمكن تفسير مستوى الإفصاح الاختياري من خلال وجهتي نظر متعارضتين (Al Lawati et al., 2023). وفقًا لنظرية الإشارة، يقوم مديري الشركات بالكشف عن مزيد من المعلومات للإشارة إلى إنجازاتهم الجيدة وزيادة ثقة المستثمرين. في هذا السياق، يوفر الإفصاح الاختياري فرصة للشركة لإنشاء صورة إيجابية في أذهان المستثمرين، وإقناعهم بأن الشركة تعمل بكفاءة لتعظيم فوائدهم. وعليه، يميل المديرون إلى استخدام كلمات وموضوعات

[1] سيتم استخدام لفظ مراقب الحسابات ومراجع الحسابات والمحاسب القانوني والمراجع الخارجي كمترادفات.

إيجابية بدلاً من السلبية عند عرض أداء الشركة، مما يعكس مؤشراً إيجابياً للمساهمين حول قدرات الإدارة. في المقابل، يمكن أن يستغل المديرون ميزة الاحتفاظ بالمعلومات والطبيعة التقديرية للإفصاح، بناءً على اعتبارات مثل التخطيط الاستراتيجي أو الالتزامات القانونية، لتحقيق مكاسب شخصية، وذلك من خلال تطبيق نظرية إدارة الانطباع impression management theory. ومن ثم، قد تقوم الشركات بالكشف عن معلومات أقل أو اختيارية للحفاظ على ميزتها التنافسية في السوق.

من ناحية أخرى، على الرغم من وجود عدد كبير من الدراسات التي تناولت تأثير الحوكمة على الإفصاحات المستقبلية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلا أن القليل من الدراسات قد أُجريت في الدول النامية (Elgammal et al., 2018). وتتميز الأسواق النامية باختلافات جوهرية عن أسواق المملكة المتحدة والولايات المتحدة، تشمل حجم السوق، وعدد المستثمرين، وعدد الشركات المدرجة، وقواعد حوكمة الشركات، بالإضافة إلى هيكل الملكية داخل الشركات. بناءً على ذلك، قد تختلف العوامل التي تؤثر على الإفصاحات الاختيارية في الدول النامية عن تلك التي تسود في الدول المتقدمة.

وفقًا لنظرية السمعة، تسعى منشآت المراجعة الأربعة الكبري[٢] إلى تقديم مراجعة مرتفعة الجودة لحماية سمعتها والحفاظ عليها. فهي تتعرض لضغوط أكبر لتقديم خدمات ذات جودة أعلى، مما ينعكس في تقديم إفصاح عالي الجودة مقارنة بالشركات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، وبحسب نظرية الإشارة، تعتبر المراجعة بمثابة إشارات لأصحاب المصلحة الخارجيين، حيث يُعطي اختيار إحدى منشآت المراجعة الأربعة الكبري انطباعًا بأن عملية المراجعة ستكون ذات جودة عالية (Abdelhak et al., 2023). ومع ذلك، فقد أظهرت الدراسات تباينًا في النتائج بشأن تأثير منشآت المراجعة الأربعة الكبري على مستويات الإفصاح الاختياري. فقد بينت بعض الدراسات أن وجود إحدى هذه الشركات يرتبط بزيادة مستويات الإفصاح الاختياري (Abdelhak et al., 2023; Morris and Tronnes, 2018)، بينما أظهرت دراسات أخرى أن وجود منشآت المراجعة الأربعة الكبري لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة مستويات الإفصاح الاختياري (Aljifri and Hussainey, 2007; Habbash et al., 201).

وفي ضوء ما سبق، يمكن استخلاص التساؤلات التي يسعى البحث الحالي للإجابة عليها على النحو التالي:

[٢] سيتم استخدام لفظ منشأة المراجعة أو مكتب المحاسبة كمترادفات.

١. هل تؤثر الجودة المدركة للمراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية؟

٢. هل تتأثر العلاقة بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية باختلاف حجم الشركة؟

١-٣ أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى تحليل ودراسة واختبار أثر الجودة المدركة للمراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، بالإضافة إلى تحليل واختبار تأثير حجم الشركة على هذه العلاقة. ولتحقيق هذه الأهداف، تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية.

١-٤ دوافع واهمية البحث

تتمثل **دوافع إجراء البحث الحالي** في ندرة الدراسات التي تناولت ممارسات الإفصاح الاختياري في الدول النامية. فقد أشارت دراسة (Zaini et al., 2018) إلى أن البحث في ممارسات الإفصاح الاختياري من قبل الشركات في الدول النامية لا يزال محدودًا. كما أن البحث في المعلومات المستقبلية أصبح أمرًا بالغ الأهمية في الوقت الحالي، نظرًا للاهتمام المتزايد من مختلف أصحاب المصلحة. تميل الشركات إلى تضمين المعلومات المستقبلية في تقاريرها لإضافة قيمة لأصحاب المصلحة، مما يسهم في تقليل مستوى عدم التماثل في المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، قد ترى الشركات أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية يمثل فرصة لخلق ميزة تنافسية، حيث إن الإفصاح الشامل عن هذه المعلومات يعكس وجود ممارسات جيدة لحوكمة الشركات. من ناحية أخرى، يحتاج المستثمرون إلى المعلومات المستقبلية لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، كما يطلب الدائنون هذه المعلومات لتقييم الوضع المالي للشركات، وأدائها العام، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية وسداد القروض بصورة شاملة (Ah Choi et al., 2022).

وتنبع **الأهمية العلمية للبحث** من محاولته الإضافة إلى مجالين هامين في الفكر المحاسبي. يتمثل المجال الأول في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وبصورة أكثر تحديدًا في العوامل التي تدفع الشركات نحو زيادة الإفصاح عن هذه المعلومات. وعلى الرغم من التزايد الملحوظ في الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، فإن الدراسات التي تناولت هذا النوع من الإفصاح وآثاره في سياق الدول النامية كانت محدودة للغاية (Effah et al., 2022). أما

المجال الثاني فيتعلق بالجودة المدركة للمراجعة، وبصورة أكثر تحديدًا بالآثار المترتبة على الجودة المدركة للمراجعة ودورها في تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.

أما **الأهمية العملية للبحث** فتنبع من دور الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تمكين أصحاب المصلحة من الحصول على صورة متكاملة عن الأداء والوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة، مما يساهم في تحسين جودة قراراتهم الاستثمارية. بناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى التعرف على أهم محددات الإفصاح عن تلك المعلومات لفهم العوامل المؤثرة في تعزيز الشفافية وتلبية احتياجات أصحاب المصلحة بشكل أفضل.

١-٥ حدود البحث

يقتصر البحث إلى دراسة واختبار أثر الجودة المدركة للمراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وبذلك يقتصر نطاق البحث على هذه العلاقة دون التطرق إلى العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بخلاف الجودة المدركة للمراجعة (مثل القطاع الصناعي ونتيجة الفترة). كما يستبعد البحث دراسة العوامل التي تؤثر على مستوى الجودة المدركة للمراجعة (مثل سمعة منشأة المراجعة وتدوير مراقب الحسابات). وأخيرًا، يخرج البحث عن نطاق دراسة الآثار الأخرى المترتبة على الجودة المدركة للمراجعة بخلاف الإفصاح عن المعلومات المستقبلية (مثل قيمة الشركة).

تحقيقًا لأهداف البحث، فقد تم تقسيم ما تبقى منه إلى الأقسام التالية:

٢- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

٣- منهجية البحث.

٤- الخلاصة والأبحاث المستقبلية.

٢- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

كما تم الإشارة سابقًا، يهدف البحث الحالي إلى تحليل ودراسة واختبار أثر الجودة المدركة للمراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. بناءً على ذلك، يبدأ هذا القسم بتوضيح مفهوم المعلومات المستقبلية ومحددات الإفصاح عنها. بعد ذلك، يتم توضيح مفهوم جودة المراجعة وأبعادها ومؤشراتها. وأخيرًا، يتم استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة التي تناولت العلاقة بين الجودة المدركة للمراجعة والإفصاح عن المعلومات المستقبلية، بهدف اشتقاق فروض البحث.

وفي ضوء ذلك سوف يتم تناول النقاط التالية:

٢-١ الإفصاح عن المعلومات المستقبلية: المفهوم والقياس والمحددات والمردود.

٢-٢ الجودة المدركة للمراجعة: المفهوم والقياس والمحددات والمردود.

٢-٣ اشتقاق فروض البحث.

٢-١ الإفصاح عن المعلومات المستقبلية: المفهوم والقياس والمحددات والمردود

يمكن تصنيف المعلومات المنشورة في التقارير السنوية إلى نوعين رئيسيين: "المعلومات التاريخية Backward-Looking Information والمعلومات المستقبلية Forward-Looking Information. تشمل المعلومات التاريخية الإفصاح عن النتائج المالية السابقة والإفصاحات المرتبطة بها، والتي تعكس أداء الشركة في الماضي. أما المعلومات المستقبلية، فهي فئة المعلومات التي تشير إلى الخطط الحالية والتوقعات المستقبلية، حيث تُساعد المستثمرين وغيرهم من المستخدمين على تقييم الأداء المالي المستقبلي للشركة. يشمل هذا النوع من الإفصاح توقعات مالية، مثل أرباح العام المقبل، والإيرادات المتوقعة، والتدفقات النقدية المتوقعة، إلى جانب معلومات غير مالية، مثل المخاطر وحالات عدم التأكد التي قد تؤثر بشكل كبير على النتائج الفعلية، مما يؤدي إلى اختلافها عن النتائج المتوقعة. وفي كثير من الحالات، يمكن تمييز المعلومات المستقبلية من خلال استخدام مصطلحات مثل يتوقع، يتنبأ، يقدر، تنبؤ، أو مصطلحات أخرى مشابهة (Ah Choi et al., 2022; Aljifri and Hussainey, 2007).

تمثل المعلومات المستقبلية مجموعة من المعلومات التي تتيح للمستخدمين تقييم آفاق الشركة المستقبلية وتوقعاتها بشأن تطور حالة الأعمال. وتشمل هذه المعلومات خطط الإدارة، وتقييم الفرص والمخاطر التي قد تواجهها الشركة، والبيانات المتوقعة، والتوقعات المتعلقة بعمليات الشركة، بالإضافة إلى رؤية الشركة حول البيئة الخارجية التي يُرجح أن تواجهها على المدى القريب والمتوسط والطويل (Menicucci, 2018).

تُعتبر التقارير السنوية مصدرًا حيويًا للمعلومات في أسواق رأس المال، حيث تلعب دورًا حاسمًا في دعم عملية اتخاذ القرار لدى المستثمرين. ومع ذلك، فإن المعلومات التاريخية، مثل البيانات المحاسبية الواردة في التقارير السنوية، تعكس فقط الحقائق التي حدثت بالفعل أو التي تتكشف حاليًا. وبينما تفي هذه المعلومات بمتطلبات الهيئات التنظيمية من حيث موثوقيتها، فإنها لا تقدم تحليل الإدارة أو تقييمها للوضع التشغيلي للشركة، كما أنها لا تتضمن عرضًا للأهداف

والاستراتيجيات المستقبلية. في ظل بيئة استثمارية تزداد تعقيدًا، يزداد طلب المستثمرين على المعلومات المستقبلية التي تساعدهم في وضع تقديرات دقيقة للقيمة، استنادًا إلى التدفقات النقدية والمخاطر المستقبلية. وتُعد المعلومات المستقبلية بمثابة مصدر إضافي يُكمل القوائم المالية والملاحظات المرفقة، حيث تقدم رؤى تتسم بملاءمة أكبر وتلبي احتياجات المستثمرين المتزايدة لاستشراف المستقبل (Abedin et al., 2023).

وقد يكون الإفصاح عن المعلومات المستقبلية نوعيًا أو كميًا أو ماليًا أو غير مالي. ويُعتبر الإفصاح النوعي للشركات إحدى الممارسات المهمة، التي تُكمل من خلالها الشركات تقاريرها المالية لتلبية مطالب المستثمرين بالحصول على معلومات حول الأداء الماضي والمتوقع في المستقبل، بهدف اتخاذ القرارات الاقتصادية (Chen et al., 2023). فالمعلومات المستقبلية لا تشمل التوقعات المالية فحسب، بل تشمل أيضًا المعلومات غير المالية، مثل الاعتبارات الاستراتيجية وعدم التأكد. وتتميز هذه التفاصيل الموجهة نحو المستقبل بأهميتها وملاءمتها على المدى الطويل، وارتباطها بقيمة الشركة في المستقبل، مما قد يعوّض عن أوجه القصور الملموسة في المعلومات المحاسبية التقليدية، مثل التأخير والمنظور قصير الأجل (Abedin et al., 2023).

وقد يكون الإفصاح عن المعلومات المستقبلية إفصاحًا إجباريًا أو اختياريًا. وتنطبق حالة الإفصاح الإجباري على الصين؛ فقد أصبح الإفصاح عن المعلومات المستقبلية جزءًا من قواعد الإفصاح عن المعلومات للشركات المدرجة في البورصة منذ عام ١٩٩٤، بهدف تحسين شفافية الإفصاح وفائدة المعلومات في سوق الأوراق المالية. فالشركات المدرجة ملزمة صراحةً بالإفصاح عن أهداف التشغيل والتوقعات الخاصة بعمليات الشركات المستقبلية. وبشكل أكثر تحديدًا، يتعين عليها الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، بما في ذلك مناقشة عامة للاتجاهات الصناعية، وأهداف المبيعات، وضوابط التكلفة، وتوقعات الأرباح، ونفقات البحث والتطوير، والاستثمارات الرأسمالية، وذلك كجزء من "تقرير مجلس الإدارة" في تقاريرها السنوية (Qu et al., 2015).

أما الإفصاح الاختياري، فيُقصد به أي معلومات إضافية تتجاوز الإفصاحات الإجبارية المطلوبة بموجب القانون أو القواعد أو المعايير و/أو غيرها من التعليمات الحكومية وهيئة الأوراق المالية، والتي تقدمها الشركة في تقريرها السنوي (Zaini et al., 2018). وهناك أربع نظريات يمكن استخدامها لتفسير أسباب الإفصاح الاختياري عن المعلومات في التقارير المالية، وهي: نظرية الوكالة، ونظرية الإشارة، ونظرية الشرعية، ونظرية إدارة الانطباع (Al Lawati et al., 2023; Agyei-Mensah, 2017)، كما يلي:

أ- نظرية الوكالة agency theory

توفر نظرية الوكالة إطارًا يربط بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية. يخلق الفصل بين الملكية والسيطرة مشاكل الوكالة، حيث تميل الإدارة، بصفتها بشرًا عقلانيين، إلى وضع مصالحها الشخصية قبل مصالح المساهمين. وتؤدي مشكلة الوكالة هذه إلى مشكلة عدم تماثل المعلومات، نتيجة لتفوق المعلومات التي تتمتع بها الإدارة بصفتها أشخاصًا من الداخل. وينجم عن عدم تماثل المعلومات مشكلة الاختيار المعاكس، التي تؤدي إلى تقليل قيمة حقوق الملكية للشركة في السوق، مما يتسبب في خسارة ثروة المساهمين (Zaini et al., 2018).

ووفقًا لنظرية الوكالة، فإن الشركة التي تعاني من تكاليف وكالة مرتفعة ستسعى إلى تقليلها من خلال زيادة الإفصاح الاختياري، واستخدام آليات رقابة مكثفة، مثل وجود مديرين خارجيين في مجلس إدارة الشركة. كما تفسر نظرية الوكالة أسباب قيام المديرين بالإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية. فالمديرون الذين يدركون أن المساهمين سيسعون إلى التحكم في سلوكهم من خلال أنشطة المتابعة والمراقبة، يقومون بالإفصاح بصورة اختيارية عن معلومات معينة لإقناع المساهمين بأنهم يتصرفون على النحو الأمثل. يمثل الإفصاح الاختياري آلية من آليات حوكمة الشركات، ويتغير موقف المديرين تجاه الإفصاح الاختياري بناءً على التوازن بين التكاليف والمنافع المترتبة على هذا الإفصاح (Zaini et al., 2018).

ب- نظرية الإشارة signaling theory

وفقًا لنظرية الإشارة، تنبع التقارير المالية من رغبة الإدارة في الإفصاح عن أدائها المتفوق، والذي يشمل الإفصاح عن معلومات مستقبلية إيجابية تُعد أحد جوانب الأداء الجيد. يعزز هذا الأداء الجيد سمعة الإدارة ومكانتها في سوق خدمات الإدارة. وتعتبر الإشارة رد فعل على مشكلة عدم التماثل في المعلومات داخل الأسواق، حيث تمتلك الشركات معلومات أكثر مما يمتلكه المستثمرون. بناءً على ذلك، يسعى مديرو الشركات عالية الجودة إلى التمييز بين شركاتهم والشركات ذات الجودة المنخفضة. فمديرو الشركات ذات الربحية العالية لديهم دوافع قوية لنشر المزيد من المعلومات مقارنةً بغيرهم، وذلك لتحقيق مزايا شخصية، مثل الحفاظ على مناصبهم، وتبرير المكافآت التي يتلقونها، وتقليل مشكلة عدم التماثل في المعلومات، إضافة إلى الإشارة إلى نتائجهم الإيجابية للمشاركين في سوق الأوراق المالية (Agyei-Mensah, 2017).

جـ نظرية الشرعية legitimacy theory

وفقًا لنظرية الشرعية، تسعى الشركة إلى تبرير وجودها في المجتمع من خلال إضفاء الشرعية على أنشطتها. وتستند هذه النظرية إلى فكرة وجود عقد اجتماعي بين الشركة وأصحاب المصلحة فيها، حيث تُظهر الشركات شرعيتها من خلال الإفصاح عن معلومات معينة في تقاريرها السنوية. ويمثل الإفصاح عن المعلومات المستقبلية للجمهور إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الشركات لإضفاء الشرعية على أنشطتها، حيث يعكس هذا الإفصاح التزام الشركة بالشفافية والاستجابة لتوقعات المجتمع وأصحاب المصلحة (Qu et al., 2015).

د- نظرية إدارة الانطباع impression management theory

وفقًا لنظرية إدارة الانطباع، يستخدم المديرون ميزة الاحتفاظ بالمعلومات والطبيعة التقديرية للإفصاح بشكل انتهازي، لتحقيق فوائد شخصية من خلال تطبيق استراتيجية إدارة الانطباع. ومن ثم، قد تفصح الشركات ذات الربحية العالية عن معلومات أقل للحفاظ على ميزتها التنافسية في السوق (Zaini et al., 2018).

ويحمل الإفصاح عن المعلومات المستقبلية عدة تأثيرات إيجابية. فوفقًا لنظرية أصحاب المصلحة، فإن تحسين جودة الإفصاح عن المعلومات يمكن أن يكون استراتيجية فعالة لكسب دعم أصحاب المصلحة في الشركات، مثل الجهات التنظيمية، والمستثمرين، والحكومات، والموظفين، الذين قد يكونون حاسمين للعمليات المجدية اقتصاديًا للشركة. فالإفصاح عن المعلومات المستقبلية يُخفض من درجة عدم التماثل في المعلومات داخليًا وخارجيًا للشركات (Abedin et al., 2023).

إلى جانب استخدام الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في جعل التقارير السنوية للشركات أكثر منفعة فيما يتعلق بالأداء المستقبلي، فإنه يمكن أن يعزز المصداقية بطريقتين (Henry et al., 2018). أولاً، يمكن للمديرين استكمال التوقعات ببيانات سردية للمساعدة في تبرير وتفسير تفاؤلهم بشأن الأرباح. وكلما زاد عدد البنود التي يتوقعها المديرون، كان من السهل على الأطراف الخارجية تقييم مدى معقولية قدرة الشركات على تلبية توقعات المديرين للأرباح. ثانيًا، يمكن للمديرين استخدام البيانات التكميلية لإلزام أنفسهم بطريقة محددة للوصول إلى هدف الأرباح. فالمديرون يديرون الأرباح بالزيادة أحيانًا لتلبية توقعاتهم السابقة بشأن أخبار الأرباح الجيدة، وهي الممارسة التي من المرجح أن تزيد من شكوك المستثمرين في هذه التوقعات وتُقلل من مصداقية التوقعات. ويلزم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية المديرين بتلبية توقعات الأرباح بطرق معينة، ويُقلل من الطرق التي قد يديرون بها الأرباح لتحقيق التوقعات. إذا حقق المديرون توقعات الأرباح

بطريقة غير متسقة مع توقعاتهم التفصيلية، فإن هذا من شأنه أن يزيد من مراجعة المستثمرين للنتائج وربما يثير تساؤلات حول قدرة الإدارة.

من أجل قياس مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، اعتمدت الدراسات على أسلوب تحليل المحتوى (*Content Analysis Technique*). ويُعتبر تحليل المحتوى واسع الانتشار في أدبيات الإفصاح، حيث شجعت نتائج العديد من الدراسات الباحثين على استخدام منهجيته نظرًا لموثوقيته وصلاحيته، بالإضافة إلى نقص الوسائل الأخرى التي يمكنها قياس مدى الإفصاح بشكل فعال (Habbash et al., 2016).

يتضمن تحليل المحتوى بديلين: ١) تحليل المحتوى الآلي (*Automated Content Analysis*): يتم في هذا الأسلوب استخدام برامج جاهزة لاستخراج الكلمات الدالة على المعلومات المستقبلية التي يحددها الباحث، مثل يتوقع أو يهدف أو يأمل أو يعتقد ، وغيرها (Hassanein and Hussainey, 2015). ٢) تحليل المحتوى اليدوي (*Manual Content Analysis*): يُستخدم هذا البديل عندما يتعذّر استخدام تحليل المحتوى الآلي (Habbash et al., 2016). في هذه الحالة، يقوم الباحث بفحص التقارير المالية للشركات لتحديد المعلومات التي أفصحت عنها كل شركة.

فيما يتعلق بالمنافع المترتبة على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، هدفت دراسة Hassanein and Hussainey (2015) إلى فحص ما إذا كان الإفصاح المالي المستقبلي يتغير استجابة للتغيرات في أداء الشركة، وإلى أي مدى. كما فحصت الدراسة تأثير هذا التغيير في الإفصاح المالي المستقبلي على قيمة الشركة. وقد استخدمت عينة من البيانات السردية في المملكة المتحدة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١. أظهرت النتائج وجود ارتباط بين التغيير في الإفصاح المالي المستقبلي والتغيير في أرباح الشركة. ومع ذلك، كانت هناك أدلة ضعيفة على أن الشركات التي تشهد تغييرات كبيرة في الأرباح من المرجح أن تغير الإفصاح المالي المستقبلي الخاص بها أكثر من تلك التي تشهد تغييرات صغيرة في الأداء. كما توصلت الدراسة إلى أن التغيير في الإفصاح المالي المستقبلي يرتبط بشكل أكثر إيجابية بالشركات ذات الأداء الضعيف مقارنة بالشركات ذات الأداء الجيد. وأخيرًا، بينت الدراسة أن التغيير في الإفصاح المالي المستقبلي ليس له أي تأثير على قيمة الشركات ذات الأداء الجيد، في حين يؤثر سلبًا على الشركات ذات الأداء الضعيف. وتشير النتائج السابقة إلى أن المعلومات المالية المستقبلية تحتوي على بعض المعلومات ذات الصلة بأداء الشركات، ومع ذلك، فإنها لا تؤثر على قيمة الشركات ذات الأداء الجيد ولا تعزز تقييم المستثمرين للشركات ذات الأداء الضعيف.

هدفت دراسة Abedin et al. (2023) إلى فحص تأثير الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية على سيولة الأسهم في الصين. وقد أظهرت النتائج وجود ارتباط إيجابي قوي بين الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وسيولة أسهم الشركة، وكان هذا التأثير أكثر وضوحًا داخل شركات التكنولوجيا الفائقة وتلك التي تتميز بمستويات أقل من شفافية المعلومات. كما كشف الفحص الإضافي أن التحسينات في قابلية القراءة ونبرة النص تُعزز تأثير المعلومات المستقبلية على تعزيز سيولة الأسهم. وأظهرت اختبارات النتائج الاقتصادية أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية لا يقتصر على تعزيز سيولة الأسهم، بل يساهم أيضًا في توسيع نطاق الاستثمار، وتخفيض تكاليف التمويل، وتحسين أداء الشركة في المستقبل، وتعزيز تقييم السوق.

ونظرًا للأهمية المتزايدة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية، ركزت الدراسات المحاسبية على فحص العوامل التي تدفع الشركات نحو زيادة مستوى الإفصاح عن هذه المعلومات. فقد هدفت دراسة Aljifri and Hussainey (2007) إلى استكشاف العوامل الأساسية التي قد تؤثر على مدى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الإمارات العربية المتحدة. وأظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وكلٍ من نسبة الديون والربحية، في حين لم تُظهر الدراسة علاقة معنوية بين الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ونوع القطاع أو حجم الشركة أو حجم مكتب المراجعة.

هدفت دراسة Qu et al. (2015) إلى فحص العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وجودة المعلومات المستقبلية في سوق الأوراق المالية في الصين، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بصورة إلزامية. وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات الجيدة لها تأثير إيجابي ومعنوي على الإفصاح عن توقعات المبيعات. فالشركات ذات حوكمة الشركات الجيدة تكون أكثر احتمالية للإفصاح عن توقعات مبيعات دقيقة من خلال تقديم مناقشات نوعية حول اتجاه مبيعات الشركات. كما أظهرت الدراسة أن الشركات ذات حوكمة الشركات الجيدة تكون أكثر ميلاً إلى تقديم معلومات غير مالية دقيقة، والإفصاح عن توقعات مبيعات أكثر تحفظًا. ومع ذلك، لم تجد الدراسة علاقة معنوية بين حوكمة الشركات الجيدة وانخفاض خطأ التنبؤ.

تناولت دراسة Liu (2015) فحص العلاقة بين مجموعة من آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية في سوق الأوراق المالية في الصين خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من بينها أن تنفيذ آليات معينة للمراقبة والتحكم، مثل وجود خبرة مالية في لجان المراجعة ووجود مديرين مستقلين في مجلس الإدارة، يُحسن من مدى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. ومع ذلك، فإن حجم مجلس الإدارة والفصل بين أدوار

المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لا يُفسران أي تحسن يُذكر في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. وعلى النقيض من ذلك، تبين أن هيكل الملكية يلعب دورًا أساسيًا في تحديد سياسات الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. فالشركات التي تتمتع بمستويات عالية من الملكية الأجنبية وبطبقات هرمية أقل في هيكل ملكيتها تميل إلى الإفصاح عن مزيد من المعلومات المستقبلية.

فحصت دراسة Alqatamin et al. (2017) تأثير خصائص المديرين التنفيذيين على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. وعلى وجه التحديد، فحصت الدراسة تأثير عمر المديرين التنفيذيين وجنسهم والثقة المفرطة على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الشركات الأردنية. وقد تكونت العينة من ٢٠١ شركة غير مالية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وأظهرت النتائج أن عمر المديرين التنفيذيين له علاقة سلبية كبيرة بمستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية للشركات الأردنية غير المالية، في حين أن الجنس والثقة المفرطة لهما ارتباط إيجابي كبير بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

هدفت دراسة Agyei-Mensah (2017) إلى فحص العلاقة بين حوكمة الشركات والفساد والإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الشركات المدرجة في دولتين أفريقيتين، وهما بوتسوانا وغانا، خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وقد أظهرت النتائج أن الشركات في بوتسوانا، وهي أقل دولة فسادًا، تفصح عن معلومات مستقبلية أكثر من الشركات في غانا، التي تُعد إحدى أكثر الدول فسادًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا يؤكد العلاقة بين مستوى الشفافية في الدولة ومستوى الشفافية للشركات المدرجة في هذه الدولة.

تناولت دراسة Elgammal et al. (2018) تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في قطر، حيث تم فحص التقارير السنوية لعدد من الشركات القطرية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات النسبة الأعلى من الملكية الأجنبية تفصح عن المزيد من المعلومات المستقبلية، في حين أن حجم مجلس الإدارة له تأثير سلبي على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. كما أظهرت النتائج أن الشركات المالية تميل إلى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بصورة منخفضة، لكنها زادت من إفصاحها بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

فيما يتعلق بخصائص لجنة المراجعة، هدفت دراسة Abad and Bravo (2018) إلى فحص كيفية ارتباط الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

وأظهرت النتائج أن الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة ترتبط بممارسات الإفصاح المستقبلي، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات ذات الطبيعة المالية والاستراتيجية.

كما هدفت دراسة Rifai and Siregar (2021) إلى فحص تأثير خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح المستقبلي في إندونيسيا عام ٢٠١٥. وأظهرت النتائج أن الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات اللجنة، وحجمها، لها تأثير إيجابي ومعنوي على الإفصاح المستقبلي.

هدفت دراسة Ah Choi et al. (2022) إلى فحص العوامل الداخلية التي تؤثر على مدى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية للشركات الماليزية. ومن خلال تحليل التقارير السنوية لـ ٧١ شركة ماليزية كبيرة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين التنوع في مجلس الإدارة والملكية الأجنبية ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. كما تم التوصل إلى علاقة سلبية ومعنوية بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

فحصت دراسة Effah (2022) تأثير خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الشركات المدرجة في بورصة غانا للأوراق المالية. وأظهرت النتائج أن تنوع النوع الاجتماعي في مجلس الإدارة (التمثيل النسائي) مرتبط بشكل إيجابي بمستويات الإفصاح. كما أن استقلال مجلس الإدارة ونوع مراجع الحسابات لهما علاقة إيجابية ومعنوية بمستوى الإفصاح، في حين أن الربحية والرفع المالي لا يؤثران على مستويات الإفصاح.

تناولت دراسة Al Lawati et al. (2023) تأثير الأداء المالي للشركة على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، مع تقييم ما إذا كان المديرون يقدمون تفسيرات صادقة عند تحقيق أداء جيد أو ضعيف. وبفحص تصريحات رؤساء مجلس الإدارة في المؤسسات المالية العمانية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الأداء الجيد تكشف عن المزيد من الأخبار الجيدة، بينما تكشف الشركات ذات الأداء الضعيف عن المزيد من الأخبار السيئة، مما يشير إلى أن المديرين في عمان يقدمون تفسيرات صادقة في إفصاحاتهم السردية.

في مصر، توصلت دراسة محمد (٢٠١٩) إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وقيمة الشركة. حيث يزيد هذا الإفصاح من قدرة المستثمرين على تقييم التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، مما يحسن سيولة الأسهم، ويقلل من تقلبات عوائدها، ويؤثر إيجابيًا على أسعارها. كما يعزز الإفصاح قدرة المقرضين على تقييم استمرارية

الشركة وسداد التزاماتها، مما يساعدها على الحصول على تمويل بشروط أفضل ويخفض تكلفة رأس المال، بما ينعكس إيجابيًا على قيمة الشركة.

توصلت دراسة الحسانين وآخرون (٢٠١٩) إلى وجود علاقة معنوية بين درجة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وسيولة الأسهم. كما بينت أن حجم الشركة يؤثر سلبًا على العلاقة بين درجة الإفصاح وسيولة الأسهم، بينما يؤثر الرفع المالي إيجابيًا عليها.

قامت دراسة منصور (٢٠١٩) باختبار أثر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية. وأظهرت النتائج أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية له تأثير معنوي على قرار منح الائتمان، وقيمة القرض، وقيمة الضمانات المطلوبة. كما أوضحت أن اختلاف مستوى خبرة مانحي الائتمان وتأهيلهم العلمي أثر على إدراكهم للمعلومات المستقبلية وقراراتهم.

توصلت دراسة هنون وآخرون (٢٠٢٢) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات المستقبلية على قيمة المنشأة في البورصة المصرية. وأظهرت أن الإفصاح يساعد في تحسين مراقبة الشركات من قِبل أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين.

يخلص الباحث إلى أن المعلومات المستقبلية تُعد مجموعة من البيانات التي تتيح للمستخدمين تقييم آفاق الشركة المستقبلية وتوقعاتها. قد يكون الإفصاح عن هذه المعلومات إلزاميًا في بعض الدول واختياريًا في دول أخرى مثل مصر. ويمكن أن يكون الإفصاح نوعيًا أو كميًا، ماليًا أو غير مالي، أو مزيجًا من هذه الأنواع. وأظهرت الدراسات أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية يحمل العديد من المنافع، مثل تعزيز سيولة الأسهم، وزيادة قيمة الشركة.

٢-٢ الجودة المدركة للمراجعة

عندما يستخدم المساهمون والمقرضون التقارير المالية لاتخاذ القرارات، فإنهم يواجهون مخاطر المعلومات لأن الإدارة قد تتلاعب بالمعلومات بشكل انتهازي لتحريف الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة. ولذلك، يتمثل الهدف من المراجعة المستقلة في توفير توكيد معقول بأن التقارير المالية تمثل بشكل عادل الأداء الاقتصادي للشركة، مما يقلل من عدم التأكد لدى المستثمرين ومخاطر المعلومات المُدركة (Friedrich et al., 2023).

ومن منظور نظرية الوكالة، يعزز الدور الرقابي لمراجع الحسابات مصداقية المعلومات المالية المقدمة للمساهمين، ويقلل من عدم التماثل في المعلومات بين الطرفين، وبالتالي يحد من السلوك الانتهازي (Kharuddin et al., 2021). ويعتمد العديد من أصحاب المصالح على جودة المراجعة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالإقراض والاستثمار والائتمان والتوريد، والعديد من القرارات الأخرى (Donelson et al., 2020).

يعرّف DeAngelo (1981) جودة المراجعة بأنها الاحتمال المشترك الذي يقيمه السوق لقدرة المراجع على اكتشاف خطأ في نظام المحاسبة الخاص بالعملاء (كفاءة المراجع المُتصورة) والإبلاغ عن الخطأ (استقلال المراجع المُتصور). ونظرًا لأن هذه التصورات يمكن أن تؤثر على ثقة أصحاب المصلحة في موثوقية المعلومات المالية المبلغ عنها، فمن الضروري فهم تصورات استقلال المراجعة وجودة المراجعة (Quick and Schmidt, 2018). ويمثل إدراك جودة المراجعة وظيفة تقييم من قبل أصحاب المصلحة لكفاءة المراجعة واستقلالها (Quick and Schmidt, 2018).

اعتمدت دراسة DeFond and Zhang (2014) تعريفًا لجودة المراجعة يعكس الارتباط الوثيق بين المراجعة وجودة التقارير المالية، مع أخذ القيود التي يفرضها نظام التقارير المالية للشركة والخصائص الجوهرية لها بعين الاعتبار. وعلى وجه التحديد، يمكن تعريف جودة المراجعة الأعلى على أنها توكيد أكبر بأن القوائم المالية تعكس بأمانة الاقتصاد الأساسي للشركة، وفقًا لنظام التقارير المالية والخصائص الجوهرية للشركة.

يصف إطار مجلس معايير المراجعة الدولية (IAASB) في إصداره لعام ٢٠١٤، بعنوان "إطار عمل جودة المراجعة: العناصر الأساسية التي تخلق بيئة مناسبة لجودة المراجعة"، خمسة عناصر مختلفة لإطار جودة المراجعة، وهي: **المدخلات، المعالجة، والمخرجات**، التي تخلق بيئة لجودة المراجعة جنبًا إلى جنب مع **التفاعلات** ذات الصلة **والعوامل السياقية** (Simnett and Trotman, 2018).

ينقسم عنصر **المدخلات** لعمليات المراجعة الجيدة إلى القيم والمعرفة:

أ- **القيم**: يجلب المراجعون إلى عملية المراجعة القيم المناسبة، بما في ذلك الأخلاقيات والمواقف (قيم المدخلات). تشمل السمات الرئيسية لقيم المدخلات اعتراف فريق الارتباط بأن المراجعة تُجرى لصالح المصلحة العامة، وإظهار الاستقلالية والموضوعية والنزاهة، مع تطبيق الشك المهني المناسب.

ب- **المعرفة**: يمتلك المراجعون المعرفة والمهارات والخبرة والوقت الكافي لأداء عمل المراجعة (المعرفة والمدخلات). وتتمثل السمات الرئيسية للمعرفة في امتلاك فريق الارتباط الكفاءات اللازمة لإجراء المراجعة، وفهم طبيعة عمل شركة العميل، والقدرة على إصدار أحكام معقولة أثناء المراجعة، وتخصيص وقت كافٍ لضمان إجراء المراجعة بكفاءة وفعالية.

يتضمن **عنصر المعالجة** عملية مراجعة صارمة وتطبيق إجراءات مناسبة لمراقبة الجودة. وتتمثل السمات الرئيسية على مستوى فريق الارتباط في الامتثال لمعايير المراجعة والقوانين واللوائح ذات الصلة، بالإضافة إلى إجراءات مراقبة الجودة الخاصة بمنشأة المراجعة. وعلى مستوى منشأة المراجعة، تشمل العناصر الرئيسية منهجية المراجعة التي تشجع على تطبيق الشك المهني وممارسة الحكم المهني المناسب من قبل أعضاء فريق المشاركة. أما على المستوى الوطني، فتتضمن العناصر الرئيسية عمليات تفتيش المراجعة الخارجية المستقلة التي تُجريها الجهات التنظيمية أو منشآت المراجعة الأخرى.

يتعلق **عنصر المخرجات** بمخرجات المراجعة التي يتم تقديمها في الوقت المناسب لتكون مفيدة لمستخدمي التقارير. وتشمل هذه المخرجات مختلف الأطراف مثل المراجع، ومنشأة المراجعة، والعميل، والجهات التنظيمية للمراجعة. وعلى مستوى فريق الارتباط، تشمل المخرجات تقرير المراجعة المستقل، في حين تشمل على مستوى منشأة المراجعة تقرير الشفافية الخاص بمنشأة المراجعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخرجات أخرى تنشأ عن عملية المراجعة، مثل خطاب الإدارة الذي يُقدمه المراجع إلى لجنة المراجعة عند الانتهاء من المراجعة، ولكنه لا يكون متاحًا لمن هم خارج الشركة الخاضعة للمراجعة.

يتضمن **العنصر الرابع** من الإطار التفاعلات الرئيسية بين المشاركين الأساسيين، والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على جودة المراجعة. ويحدد الإطار خمس مجموعات رئيسية من المشاركين: الإدارة، والمكلفين بالحوكمة، والمراجعين، والمستخدمين، والجهات التنظيمية. ومن المعترف به أن مسؤولية جودة عمليات المراجعة تقع بشكل أساسي على عاتق المراجعين، إلا أن تحقيق جودة المراجعة بأفضل صورة يتطلب دعمًا فعالًا من المشاركين الآخرين.

يتعلق **العنصر الخامس** بالعوامل السياقية أو البيئية. وقد حدد إطار مجلس معايير المراجعة الدولية عشرة عوامل سياقية رئيسية تؤثر على جودة المراجعة، وهي: ممارسات الأعمال والقانون التجاري، القوانين واللوائح المتعلقة بالتقارير المالية، إطار إعداد التقارير المالية المعمول به،

أنظمة المعلومات، حوكمة الشركات، العوامل الثقافية الأوسع، تنظيم المراجعة، بيئة التقاضي، جذب المواهب، والجدول الزمني لإعداد التقارير المالية. وتعمل هذه العوامل مجتمعة على التأثير في جودة المراجعة والتقارير المالية.

يُعد الشرط الأساسي لتعزيز مصداقية المستثمرين هو إدراكهم لجودة المراجعة العالية. وبالتالي، فإن استجابة المستثمرين للمعلومات المحاسبية المُفصح عنها ترتبط بالجودة المدركة للمراجعة. ويعتمد إدراك جودة المراجعة بدوره على تقييم المستثمرين لقدرة المراجع على اكتشاف وتصحيح المخالفات المحاسبية **(Hohenfels, 2016)**. ومع ذلك، فإن العديد من جوانب جودة المراجعة وعملية المراجعة تظل غير قابلة للملاحظة من قِبل مستخدمي القوائم المالية. وبالتالي، يعتمد هؤلاء المستخدمون في تصوراتهم لجودة المراجعة على خصائص قابلة للملاحظة **(Friedrich et al., 2023)**. ومن بين أهم هذه الخصائص القابلة للملاحظة: استقلال المراجعين، والتخصص الصناعي لهم، ونوع منشأة المراجعة.

فيما يتعلق باستقلال مراجع الحسابات، يشير Tepalagul and Lin (2015) إلى وجود أربع تهديدات رئيسية لاستقلال مراجع الحسابات، وهي: (أ) أهمية العميل، (ب) الخدمات غير المتعلقة بالمراجعة، (ج) مدة خدمة المراجع، و(د) انتماء العميل إلى منشآت المراجعة. يميل المراجعون إلى الاستسلام لضغوط العملاء للحفاظ على العملاء الرئيسيين والعملاء الذين يشترون خدمات غير متعلقة بالمراجعة، وهي خدمات أكثر ربحية، مما قد يؤدي إلى الإخلال باستقلال مراجع الحسابات. كما أن مدة خدمة المراجع الطويلة للعميل وانتماء العميل إلى منشآت المراجعة يُحدثان ألفة تهدد استقلال المراجع وجودة المراجعة. وعلى الرغم من أن هذه التهديدات قد تقلل من الاستقلال بشكل طبيعي، إلا أنها تؤثر أيضًا على قدرات المراجع. وبالتالي، فإن تأثير هذه التهديدات الأربعة على جودة المراجعة والتقارير المالية يتحدد بناءً على تأثيرها الصافي على قدرات المراجع واستقلاله.

يُنظر إلى التخصص الصناعي في المراجعة كأحد أشكال الكفاءة في تقديم عمليات مراجعة عالية الجودة، نظرًا لامتلاك المراجعين المتخصصين معرفة أعمق بأعمال الصناعة وممارسات المحاسبة لدى العملاء مقارنةً بنظرائهم غير المتخصصين. تتيح هذه المعرفة والخبرة التعامل بشكل أفضل مع إدارة الأرباح من قبل العملاء واكتشاف الأخطاء المحاسبية أو الاحتيال. ونظرًا لسمعتهم بجودة مراجعة مرتفعة، فإن المراجعين المتخصصين في الصناعة لديهم أيضًا حوافز أكبر لتقليل مخاطر التقارير المضللة وحماية أنفسهم من التقاضي المحتمل (Kharuddin et al., 2021).

فيما يتعلق بنوع منشأة المراجعة، تشير إحدى النظريات القديمة في أدبيات المراجعة إلى أن منشآت المراجعة الأربع الكبرى، نظرًا لحجمها وبرامجها التدريبية الأفضل، تقدم جودة مراجعة أعلى مقارنة بالمراجعين الآخرين. يعود ذلك إلى أن هذه المنشآت الأكبر حجمًا لديها سمعة أكبر لتحافظ عليها، وبالتالي فهي أقل عرضة للتضحية باستقلالها في أي مهمة مراجعة معينة. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع منشآت المراجعة الكبرى بمزيد من الموارد للاستثمار في التدريب، مما يؤدي إلى مخرجات مراجعة أفضل (Eshleman and Guo, 2014).

من المتوقع أن يقدم مراجعو الشركات الكبار أداءً أفضل من نظرائهم بسبب حوافزهم الأكبر وكفاءتهم الأعلى. تنبع حوافزهم من وجود رأس مال أكبر لحماية سمعتهم، وارتفاع مخاطر التقاضي، وزيادة الرقابة التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن قاعدة عملائهم الكبيرة تقلل من اعتمادهم المالي على أي عميل معين، مما يقلل من احتمالية المساس باستقلاليتهم. كما أن حجمهم الكبير يُمكنهم من جذب والحفاظ على الموارد البشرية المتميزة والخبرة، بالإضافة إلى التمتع باقتصاديات الحجم التي تجعلهم أكثر كفاءة في تقديم خدماتهم (DeFond et al., 2017).

هدفت دراسة Habbash et al. (2016) إلى تحديد مستوى الإفصاح الاختياري في المملكة العربية السعودية والعوامل المؤثرة عليه. وباستخدام عينة مكونة من ٣٦١ ملاحظة سنوية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، أظهرت النتائج أن متوسط الإفصاح الاختياري بلغ ١٨,٣٨٪. كما وجدت الدراسة علاقة إيجابية بين الإفصاح الاختياري وكلٍ من حجم الشركة، عمرها، ربحيتها، تخصص مراجع الحسابات، ملكية العائلة، ونوع الصناعة. بينما أظهرت علاقة سلبية بين الإفصاح الاختياري والرفع المالي. من جهة أخرى، لم يكن لاستقلال مجلس الإدارة، أو وجود منشآت المراجعة الأربعة الكبرى، أو ملكية الدولة تأثير معنوي على الإفصاح الاختياري.

تناولت دراسة Morris and Tronnes (2018) العوامل التي تفسر الاختلافات في الإفصاحات الاستراتيجية للشركات. استخدمت الدراسة عينة مكونة من ٢٠٤ شركة كبيرة من ١٢ دولة آسيوية وأوروبية عام ٢٠٠٥، وأظهرت النتائج أن الإفصاحات الاستراتيجية كانت أكثر انتشارًا في الدول التي تركز على أصحاب المصلحة والدول ذات الشفافية المالية العالية. كما كانت الشركات ذات الحوافز الاقتصادية الأكبر للإفصاح، وتلك التي تستعين بمراجعي حسابات من الشركات الأربع الكبرى، أكثر احتمالاً للإفصاح عن استراتيجياتها.

درست Quick and Schmidt (2018) تأثير تدوير منشآت المراجعة، ومدة الاحتفاظ بالمراجعين، والمراجعة المشتركة على تصورات استقلال وجودة المراجعة. وأظهرت النتائج أن المراجعة المشتركة لها تأثير سلبي على استقلال المراجع المدرك، وأن التدوير لمدة ٢٤ عامًا يضعف تصورات جودة المراجعة مقارنة بدورة تدوير لمدة عشر سنوات. كما كشفت النتائج عن تأثير تفاعل سلبي بين التدوير الطويل ومدة الاحتفاظ بالمراجعين على تصورات جودة المراجعة.

هدفت دراسة Goldie et al. (2018) إلى فحص تأثير الجودة المدركة للمراجعة على قرارات الاستثمار التي يتخذها مستثمرو صناديق السندات. ووجدت الدراسة أن الارتباط الإيجابي بين الأداء المفصح عنه وتدفقات الاستثمار كان أقوى في الصناديق التي لديها مراجعين متخصصين في الصناعة وذوي خبرة طويلة، بالإضافة إلى الصناديق التي تدفع رسوم مراجعة أعلى. بينما لم يكن لحجم مكتب المراجعة تأثير على هذا الارتباط.

تناولت دراسة Wardhani (2019) دور مراجع الحسابات في تعزيز الآثار السوقية للإفصاح الاختياري في دول شرق آسيا خلال عام ٢٠١٦. أظهرت النتائج أن الإفصاح الاختياري يحقق آثارًا إيجابية على سوق رأس المال، بما في ذلك زيادة العائد التراكمي غير الطبيعي، وتقلب العائد، ومتوسط حجم التداول، وتقليل عدم تماثل المعلومات. كما تبين أن دور مراجع الحسابات في تحسين مصداقية الإفصاح الاختياري يكون أكثر وضوحًا في الدول التي تتبنى ممارسات إعداد تقارير مالية دولية.

فحصت دراسة Jia and Hsiao (2021) ما إذا كان المستثمرون يدركون جودة المراجعة التي تقدمها شركات المحاسبة الأربع الكبرى بشكل موحد عبر حجم مكاتب هذه الشركات. وعلى وجه التحديد، استكشفت الدراسة ما إذا كانت المكاتب الكبيرة لشركات المحاسبة الأربع الكبرى ترتبط بالجودة المدركة للمراجعة من قِبل المستثمرين. وقد أظهرت النتائج أن المستثمرين يضعون قيمة أعلى لأعمال المراجعة التي تقوم بها مكاتب المراجعة كبيرة الحجم ضمن شركات المحاسبة الأربع الكبرى. كما تشير التحليلات الإضافية إلى أنه لا يمكن تعميم هذه النتائج على منشآت المراجعة الأخرى بخلاف منشآت المراجعة الأربع الكبرى.

وفي مصر، هدفت دراسة Abdelhak et al. (2023) إلى فحص أثر الحوكمة الداخلية للشركات وجودة المراجعة على مستوى الإفصاح عن جائحة كوفيد-١٩. تم استخدام تحليل المحتوى اليدوي لقياس مستويات الإفصاح عن جائحة كوفيد-١٩ في الأقسام السردية للتقارير السنوية للشركات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وتوصلت الدراسة

إلى أن آليات الحوكمة (مثل تنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة) ونوع ورأي مراجع الحسابات تؤثر على مستوى الإفصاح عن جائحة كوفيد-١٩. وقد أظهرت النتائج أن المستوى الأعلى للإفصاح يرتبط بالشركات التي تضم عددًا أكبر من المديرات في مجلس الإدارة، والتي تخضع للمراجعة من قبل إحدى منشآت المراجعة الأربع الكبرى، وتتلقى رأيًا غير معدل في تقرير المراجعة. بينما يؤثر عدم وجود لجنة مراجعة وعدد أكبر من المديرين التنفيذيين في لجنة المراجعة سلبًا على مستويات الإفصاح عن جائحة كوفيد-١٩.

يخلص الباحث مما سبق إلى أن إدراك مستخدمي القوائم المالية لجودة المراجعة المرتفعة يُعد شرطًا أساسيًا وضروريًا لاعتمادهم على التقارير المالية. إذ يقوم المستخدمون بتقييم قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف وتصحيح المخالفات المحاسبية. ونظرًا لأن العديد من جوانب جودة المراجعة وعملية المراجعة تظل غير قابلة للملاحظة من قِبل مستخدمي القوائم المالية، فإنهم يعتمدون في تصوراتهم لجودة المراجعة على خصائص قابلة للملاحظة. ومن أهم هذه الخصائص: استقلال مراجع الحسابات، التخصص الصناعي للمراجعين، ونوع منشأة المراجعة.

٢-٣ اشتقاق فروض البحث

يمكن النظر إلى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية من منظور استراتيجي، حيث تقوم الشركات بالإفصاح كجزء من الاستراتيجيات التي تتبناها لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة (Ah Choi et al., 2022). ويُعد فهم خطط الإدارة أمرًا مهمًا للمستخدمين، حيث يُعتبر هذا أفضل مصدر للمعلومات حول الاتجاه الذي تنوي الإدارة قيادة الشركة نحوه، وهو مؤشر مهم لمستقبل الشركة. ومن المحتمل أن تفصح الشركات ذات المعايير الأعلى للحوكمة عن المعلومات المستقبلية بصورة اختيارية مقارنة بالشركات ذات المعايير الأقل للحوكمة. وعلاوة على ذلك، يتوقع السوق أن تلتزم الشركة بالإفصاحات الجديدة وأن تحافظ عليها، بغض النظر عما إذا كانت الأخبار جيدة أو سيئة (Agyei-Mensah, 2017).

يُستخدم حجم مكتب المراجعة في الدراسات السابقة كأحد العوامل المحددة للإفصاحات التي تقدمها الشركات. ويمكن أن يلعب مراجع الحسابات دورًا مهمًا في تحسين استراتيجيات إعداد التقارير الشاملة للشركات (Aljifri and Hussainey, 2007). ومن ثم، قد تسعى الشركات إلى زيادة مستوى الإفصاح الاختياري، ولا سيما المعلومات المستقبلية، من أجل الحفاظ على الصورة الإيجابية المدركة الناتجة عن وجود منشأة مراجعة ذات مستوى مرتفع من الجودة.

بناءً على ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالي:

H_1: تؤثر الجودة المدركة للمراجعة معنويا على مستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

يُعتبر حجم الشركة من أكثر المتغيرات استخدامًا في الدراسات المحاسبية الحالية لتفسير مستويات الإفصاح الخاصة بالشركات (Menicucci, 2018). فقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين مستوى الإفصاح لدى الشركات وحجمها، حيث تم استخدام حجم الشركة كمتغير رقابي مهم في الدراسات التطبيقية التي تناولت العوامل المحددة لإفصاحات الشركات. وقد أظهرت النتائج في كثير من الأحيان وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة ومستوى إفصاحاتها (Abdelhak et al., 2023). وهذا يشير إلى أن الشركات الأكبر حجمًا تتبع ممارسات إفصاح أفضل.

هناك عدد من التفسيرات لهذا الارتباط الإيجابي (Aljifri and Hussainey, 2007; Kılıç and Kuzey, 2018). أولاً، قد تمتلك الشركات الكبيرة موارد كافية لتحمل تكلفة إنتاج المعلومات لمستخدمي التقارير السنوية. ثانيًا، قد تواجه الشركات الصغيرة مشكلات تنافسية إذا قدمت إفصاحًا إضافيًا. ثالثًا، تكون الشركات الكبيرة محط اهتمام المستخدمين المختلفين للتقارير السنوية، بما في ذلك الوكالات الحكومية. أخيرًا، تكون تكاليف الوكالة أعلى في الشركات الأكبر حجمًا بسبب الانتشار الواسع للمساهمين، وبالتالي فإن الإفصاح الإضافي قد يقلل من هذه التكاليف. ونتيجة لذلك، قد تفصح هذه الشركات عن المزيد من المعلومات في تقاريرها لتزويد المستخدمين المختلفين بالمعلومات الملائمة. ومع ذلك، قد يكون لدى الشركات الكبيرة حافز لخفض مستوى الإفصاح، وخصوصًا الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، لتجنب تكاليف التقاضي.

بناءً على ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:

H_2: يختلف التأثير المعنوي للجودة المدركة للمراجعة على مستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية باختلاف حجم الشركة المقيدة بالبورصة المصرية.

٣- منهجية البحث

تم الاعتماد على منهجية الدراسة التطبيقية لتحقيق هدف البحث والتحقق من صحة فروضه. سيتم في هذا الإطار استعراض العناصر التالية: أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية وأدواتها وإجراءاتها، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، نماذج البحث، أدوات التحليل الإحصائي، وأخيرًا نتائج الدراسة التطبيقية.

٣-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار صحة فرضي البحث، وذلك من خلال فحص أثر زيادة مستوى الجودة المدركة للمراجعة على زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى فحص الأثر المعدل لحجم الشركة على العلاقة بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية وأدواتها واجراءاتها

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٩، مع استبعاد المؤسسات المالية نظرًا لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها. وتم اختيار فترة الدراسة حتى عام ٢٠١٩ لتجنب تأثر النتائج بجائحة فيروس كورونا، التي أثرت بشكل كبير على معطيات الاقتصاد المحلي والدولي، ومن ثم البيانات المالية (Abdelhak et al., 2023).

تضمنت العينة المبدئية ٧٨ شركة، وللوصول إلى العينة النهائية، تم مراعاة عدة اعتبارات، منها: توافر التقارير المالية للشركات خلال فترة الدراسة، نشر القوائم المالية بالجنيه المصري، نشاط تداول أسهم الشركات في البورصة، وتوافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة. بعد تطبيق هذه الاعتبارات، بلغ إجمالي عينة الدراسة النهائية ٦٧ شركة، تمثل ٤٠٢ مشاهدة خلال فترة الدراسة. ويوضح الجدول رقم (١) التقسيم القطاعي للشركات المتضمنة في عينة الدراسة.

جدول (١) التقسيم القطاعي للشركات المتضمنة في عينة الدراسة

القطاع	عدد الشركات	الأهمية النسبية للقطاع
الأغذية والمشروبات	٩	٠,١٣
المنسوجات والسلع المعمرة	٥	٠,٠٧
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٧	٠,١٠
الموارد الأساسية	٨	٠,١٢
العقارات	١١	٠,١٦
مواد البناء	٦	٠,٠٩
الاعلام والاتصالات	٦	٠,٠٩
الرعاية الصحية والأدوية	٨	٠,١٢
السياحة والترفيه	٧	٠,١٠
اجمالي	٦٧	١

المصدر: من إعداد الباحث

بشأن أدوات الدراسة، تم الاعتماد على البيانات الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لشركات عينة الدراسة، والتي تم الحصول عليها من عدة مصادر، وهي: الموقع الإلكتروني للشركة، وشركة مصر لنشر المعلومات (https://www.egidegypt.com)، والموقع الإلكتروني مباشر مصر (https://www.mubasher.info/countries/eg)، بالإضافة إلى بعض تقارير البورصة المصرية (https://www.egx.com.eg).

أما بشأن إجراءات الدراسة، فقد تضمنت الخطوة الأولى قياس المتغير التابع (مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية)، ثم قياس المتغير المستقل (الجودة المدركة للمراجعة)، وأخيرًا قياس المتغيرات الرقابية.

٣-٣ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

فيما يتعلق بقياس مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى اليدوي لتحديد مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير المالية. ووفقًا للدراسات السابقة في البيئة المصرية (الحسانين ٢٠١٩؛ محمد ٢٠١٩)، تم قياس مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية من خلال نسبة عدد البنود المفصح عنها في التقارير المالية إلى إجمالي عناصر بنود مؤشر الإفصاح، الذي يغطي المعلومات المستقبلية المالية وغير المالية. يتكون مؤشر الإفصاح من ٣٥ بندًا، منها ١٨ بندًا للمعلومات المستقبلية المالية، و١٧ بندًا للمعلومات المستقبلية غير المالية.

فيما يتعلق بقياس الجودة المدركة للمراجعة، فإن مقاييس جودة المراجعة القائمة على الإدراك تتمتع بالعديد من المزايا الفريدة مقارنة بالمقاييس الأخرى القائمة على المخرجات (DeFond and Zhang, 2014). من بين هذه المزايا أنها تقدم تصورًا شاملاً لجودة المراجعة مقارنة بمقاييس الناتج الفعلي. على سبيل المثال، تُظهر مقاييس مثل إعادة إصدار القوائم المالية أخطاءً جوهرية في بيانات الأرباح، بينما تقدم مقاييس مثل قيمة الشركة أو التغير في حصة السوق لدى العملاء أبعادًا إضافية لجودة المراجعة، مثل جودة الإفصاح، وهو عنصر من عناصر القوائم المالية الذي يساعد المستثمرين على تفسير الأرباح المفصح عنها.

ومن المزايا الأخرى لهذه المقاييس أنها مستمرة، مما يتيح توضيح الإخفاقات الجوهرية وكذلك الاختلافات الأكثر دقة في جودة المراجعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المقاييس القائمة على الإدراك المرتبطة بالمستثمرين تبيّن، مع ثبات العوامل الأخرى، الفوائد أو التكاليف الصافية المرتبطة بجودة المراجعة. وهذا يعني أن تأثيرات ابتكار معين في سوق المراجعة قد تؤدي إلى خفض قيمة الشركة حتى إذا حسّن هذا الابتكار جودة المراجعة كما ينعكس في جودة التقارير المالية.

يُعتبر نوع منشأة المراجعة أحد أهم المقاييس المستخدمة لقياس الجودة المدركة للمراجعة، وجودة المراجعة بصفة عامة. وتتمثل نقطة القوة الرئيسية لهذا المؤشر في صلاحيته الهيكلية العالية نسبيًا. وبشكل محدد، يرتبط مؤشر نوع منشأة المراجعة بجميع مؤشرات جودة المراجعة الأخرى تقريبًا (DeFond and Zhang, 2014).

يمكن توضيح توصيف وقياس متغيرات الدراسة من خلال الجدول رقم (٢).

جدول (٢) توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المتغير	نوع المتغير	العلاقة المتوقعة	قياس المتغير	المرجع
الإفصاح عن المعلومات المستقبلية FLI	تابع		مؤشر الإفصاح، عدد البنود التي تم الإفصاح عنها / اجمالي عدد بنود الإفصاح	الحسانين ٢٠١٩، محمد ٢٠١٩
الجودة المدركة للمراجعة PAQ	مستقل	+	نوع منشأة المراجعة، متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا تمت مراجعة القوائم المالية للشركة من قبل احدى منشآت المراجعة الأربعة الكبار والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك	Aljifri and Hussainey, 2007; Al Lawati et al., 2023; Hassanein and Hussainey, 2015
حجم الشركة Size	مُعدل	+	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	Agyei-Mensah, 2017; Al Lawati et al., 2023
درجة الرفع المالي Lev	رقابي	-	نسبة اجمالي الالتزامات لإجمالي الأصول	Aljifri and Hussainey, 2007; Al Lawati et al., 2023
القيمة السوقية للقيمة الدفترية MTB	رقابي	+	نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى القيمة السوقية للشركة	Elgammal et al., 2018
مدى تحقيق خسائر Loss	رقابي	-	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا تم الإفصاح عن صافي خسائر والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك	Henry et al., 2018

٣-٤ نماذج البحث

يتضح من فرضي البحث أن المتغير المستقل يتمثل في الجودة المدركة للمراجعة، بينما يتمثل المتغير التابع في مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، في حين يمثل المتغير المعدل حجم الشركة. يمكن توضيح نموذج البحث الأساسي في الشكل رقم (١) على النحو التالي:

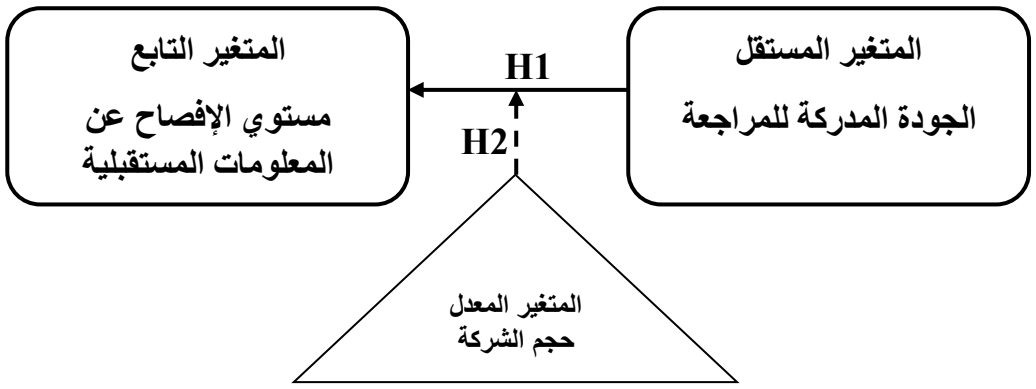

شكل (١) نموذج البحث الأساسي

ولإضفاء المزيد من الوضوح والفهم على العلاقة الرئيسية للبحث من خلال تحليله الأساسي، وتقييم مدى قوة ومتانة (Solidity) النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الصدد، تم إجراء مجموعة من التحليلات الإضافية التي تهدف إلى تحديد مدى سلامة افتراضات بناء النموذج الأساسي (على، ٢٠٢٢أ). ولتحقيق ذلك، تم صياغة سؤالين فرعيين. يستهدف السؤال الفرعي الأول التحقق من مدى افتقار نموذج البحث لبعض المتغيرات الإضافية الأكثر جوهرية في التأثير. بناءً على ذلك، تم تضمين عدد من المتغيرات الرقابية التي يُحتمل أن تؤثر على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. يمكن توضيح نموذج البحث الرئيسي في ظل وجود المتغيرات الرقابية من خلال الشكل رقم (٢) كما يلي:

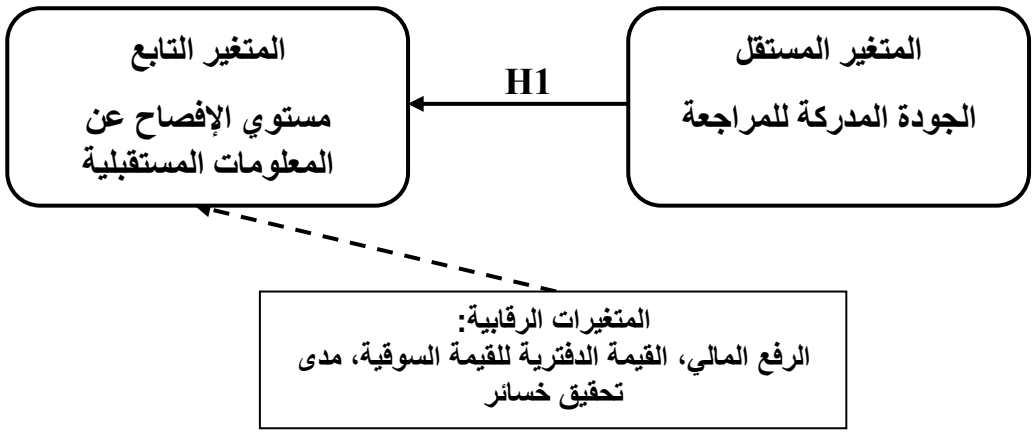

شكل (٢) نموذج البحث في ظل وجود المتغيرات الرقابية

يستهدف التساؤل الفرعي الثاني التحقق من مدى حاجة نموذج البحث، بعد تضمين حجم الشركة كمتغير معدل، لإدراج باقي المتغيرات الرقابية الأخرى التي قد تؤثر على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. بناءً على ذلك، تم تضمين حجم الشركة كمتغير معدل للعلاقة بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، بالإضافة إلى إدراج عدد من المتغيرات الرقابية التي يُحتمل أن تؤثر أيضًا على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. يمكن توضيح نموذج البحث الرئيسي في ظل وجود المتغير المعدل والمتغيرات الرقابية من خلال الشكل رقم (٣) كما يلي:

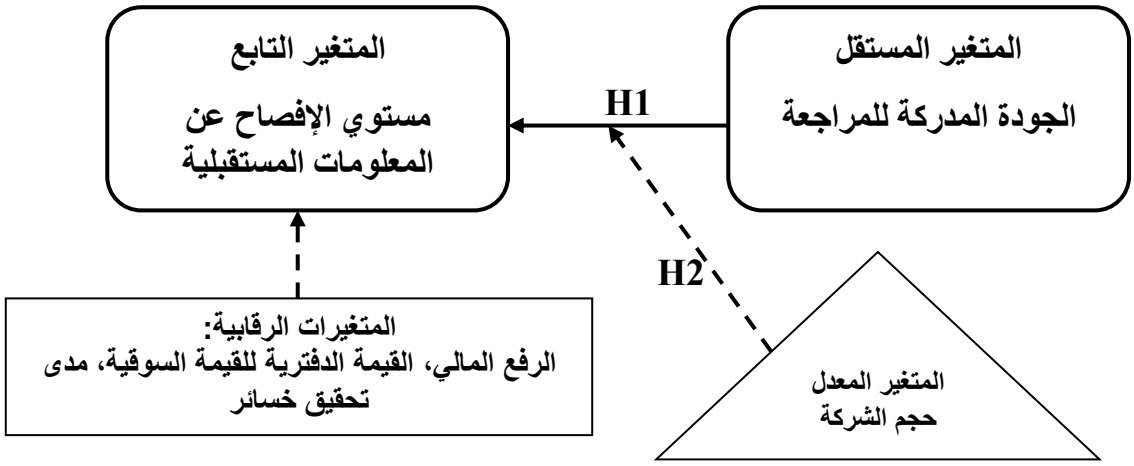

شكل (٣) نموذج البحث في ظل وجود المتغير المعدل والمتغيرات الرقابية

٣-٥ أدوات التحليل الاحصائي

تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية التي تشمل الإحصاء الوصفي ونماذج تحليل الانحدار. فيما يتعلق بالإحصاء الوصفي، تم استخدام الإحصاءات الوصفية ومعامل الارتباط بيرسون (Person) لتحديد الخصائص الرئيسية لمتغيرات الدراسة ومدى الارتباط بينها. ولاختبار فرضَي البحث، تم الاعتماد على كل من نماذج الانحدار الخطي البسيط ونماذج الانحدار الخطي المتعدد. وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم (٢٦) لتنفيذ جميع التحليلات المتعلقة بالإحصاء الوصفي ونماذج تحليل الانحدار.

٣-٦ نتائج الدراسة التطبيقية

سوف يتم عرض نتائج الدراسة التطبيقية سواء الإحصاءات الوصفية أو نتائج اختبار الفروض على النحو التالي:

٣-٦-١ الإحصاءات الوصفية

تم توضيح نتائج الإحصاءات الوصفية المرتبطة بمتغيرات الدراسة لاختبار العلاقة الرئيسية في مجال البحث من خلال الجدول رقم (٣). يتضح من الجدول أن متغير مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بلغت قيمة الوسط الحسابي له ٠,٣٦٢٨، بينما بلغت قيمة الوسيط ٠,٣٤٢٩. يشير ذلك إلى أن أغلب مشاهدات عينة الدراسة تقع في الجزء الأقل من الوسط الحسابي، مما يدل على انخفاض مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في عينة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، زيادة قيمة الوسط الحسابي لذلك المتغير عن قيمة الانحراف المعياري تشير إلى احتمالية عدم انطواء هذا المتغير على قيم متطرفة، واعتباره أقل تشتتًا.

علاوة على ذلك، تُظهر النتائج زيادة قيمة الوسط الحسابي عن قيمة الانحراف المعياري لجميع المتغيرات، باستثناء نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية. وهذا يشير إلى احتمالية عدم احتواء معظم متغيرات الدراسة على قيم متطرفة واعتبارها أقل تشتتًا، في حين أن متغير نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية قد يتضمن قيمًا متطرفة، مما يجعله أكثر تشتتًا.

كما يتضح من الجدول انخفاض قيم معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor - VIF) للمتغيرات المستقلة والرقابية، حيث تراوحت القيم بين ١,٠٠٢ و١,٣٨٤، أي أقل من ٣. يشير ذلك إلى عدم ظهور مشكلتي الازدواج الخطي والازدواج الخطي المتعدد في النموذج.

٣-٦-٢ الارتباط الخطي

يمكن توضيح مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، من خلال جدول رقم (٤). ويتضح من الجدول وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين كل من الجودة المدركة للمراجعة وحجم الشركة ومدى تحقيق خسائر.

جدول (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	اقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	VIF
FLI	٠,٠٢٨	٠,٦٨٥	٠,٣٦٢	٠,٣٤٢	٠,١٨٧	-
PAQ	٠	١	٠,٥	١	٠,٥٠١	١,٠٠٢
Size	١٠,٣٤٣	١٧,٩١٧٢١٧٦٢	١٣,٠٨١	١٢,٥٧٥	١,٦٢٠	١,٣٧٦
Lev	٠,٠٣٠	١,١٠٠٨٤٧٢٧٢	٠,٤٣٨	٠,٤٣٢	٠,٢٣٢	١,٣٨٤
MTB	٤,٧٥٥-	١٣,٩٢٠١٦٣٥٨	١,٥٧٢	١,٠٥٨	١,٩١٩	١,٠٠٨
Loss	٠	١	٠,٥	٠	٠,٥٠١	١,٠١١

جدول (٤) مصفوفة معاملات الارتباط

المتغير	FLI	PAQ	Size	Lev	MTB
PAQ	**٠,٣٠٩				
Size	*٠,١٠٤	٠,٠١٦			
Lev	٠,٠٢٣-	٠,٠١٣	**٠,٥١٩		
MTB	٠,٠٣٠	٠,٠١١-	٠,٠٣٢-	٠,٠٨١-	
Loss	*٠,٠٩٠	٠,٠٤٥	٠,٠٤١-	٠,٠٤٤	٠,٠٣٤

** تشير إلى معنوية العلاقة عند مستوي معنوية ١%

* تشير إلى معنوية العلاقة عند مستوي معنوية ٥%

٣-٦-٣ تحليل الانحدار

٣-٦-٣-١ نتائج اختبار الفرض الأول H_1:

أ- قبل ادخال المتغيرات الرقابية

لاختبار الفرض الأول، سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، حيث يتمثل المتغير المستقل في الجودة المدركة للمراجعة. وتم استخدام معادلة الانحدار التالية:

$$FLI_{it} = \beta_0 + \beta 1\ PAQ_{it} + \varepsilon_{it} \qquad (1)$$

حيث:

FLI_{it} = مستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية للشركة i في الفترة t

PAQ_{it} = مستوي الجودة المدركة للمراجعة للشركة i في الفترة t

يوضح الجدول رقم (٥) نتائج اختبار نموذج البحث الرئيسي. ويتضح من الجدول معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة P-value للنموذج ٠,٠٠٠، وقيمة F المحسوبة (٤٢,١٤٦) أكبر من قيمتها الجدولية، مما يشير إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الفحص. كما تبلغ قيمة معامل التحديد المعدل ٠,٠٩٣، ويُعزى انخفاضها إلى الاعتماد على متغير مستقل واحد، مما لا يفسر التغير في المتغير التابع بالكامل. وفيما يتعلق بالعلاقة الرئيسية محل الاختبار، يتضح من الجدول وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وهو ما يدعم **قبول الفرض الأول** للبحث.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي فحصت أثر نوع منشأة المراجعة على مستويات الإفصاح الاختياري (e.g., Abdelhak et al., 2023). **ويرى الباحث** منطقية هذه النتيجة في ظل سعي الشركات المقيدة بالبورصة إلى تعزيز مستويات الإفصاح الاختياري، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المستقبلية، بهدف الحفاظ على الصورة الإيجابية المتوقعة، والتي تنعكس من وجود منشأة مراجعة تتمتع بمستوى عالٍ من الجودة المدركة للمراجعة.

جدول (٥) نتائج اختبار الفرض الأول قبل ادخال المتغيرات الرقابية

المتغير	Sig.	β
(Constant)	٠,٠٠٠	٠,٣٠٤
PAQ	٠,٠٠٠	٠,١١٦
Adjusted R Square	٠,٠٩٣	
F	٤٢,١٤٦	
Sig.	٠,٠٠٠	

ب- بعد ادخال المتغيرات الرقابية

من أجل التحقق من مدى افتقار نموذج البحث، في ظل التحليل الأساسي، لبعض المتغيرات الإضافية الأكثر جوهرية في التأثير من عدمه، تم تضمين عدد من المتغيرات الرقابية التي يُحتمل أن تؤثر على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. وقد شملت هذه المتغيرات: درجة الرفع المالي (Lev)، نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية (MTB)، ومدى تحقيق خسائر (Loss). لذلك، تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث يوجد أكثر من متغير مستقل. وتم استخدام معادلة الانحدار التالية لفحص نموذج البحث في ظل وجود المتغيرات الرقابية:

$$FLI_{it} = \beta 0 + \beta 1\ PAQ_{it} + \beta 2\ Lev_{it} + \beta 3\ BTM_{it} + \beta 4\ LOSS_{it} + \varepsilon_{it} \qquad (2)$$

حيث:

Lev_{it} = درجة الرفع المالي للشركة i في الفترة t

BTM_{it} = نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للشركة i في الفترة t

$LOSS_{it}$ = مدي تحقيق الشركة i لخسائر في الفترة t

ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج اختبار نموذج البحث في ظل وجود المتغيرات الرقابية. ويتضح من الجدول استمرار معنوية النموذج حيث قيمة P-value للنموذج تساوي ٠,٠٠٠ وهو ما يشير لصلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الفحص. ويلاحظ زيادة قيمة معامل التحديد المعدل الى ٠,١١١ بدلا من ٠,٠٩٣ ويرجع ذلك لزيادة المتغيرات المستقلة التي تساعد على تفسير التغير في المتغير التابع. وفيما يتعلق بالعلاقة الرئيسية محل الاختبار يتضح من الجدول وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. وهو

ما يؤيد **قبول الفرض الأول للبحث**. وبالإضافة الى ذلك هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين مدى تحقيق خسائر ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. بينما هناك علاقة سلبية ومعنوية بين درجة الرفع المالي ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

وتشير النتائج السابقة (Agyei-Mensah, 2017, Henry et al., 2018) الى ان الشركات التي تحقق خسائر، وعلى نقيض العلاقة العكسية المفترضة، تقوم بزيادة مستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. ويري الباحث انه يمكن تفسير ذلك بان الشركات التي تحقق خسائر تقوم بزيادة مستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في محاولة من أجل توفير إشارات بتحسن الأوضاع المالية في المستقبل.

جدول (٦) نتائج اختبار الفرض الأول بعد ادخال المتغيرات الرقابية

المتغير	Sig.	β
(Constant)	٠,٣٠٢	٠,٠٨٠
PAQ	٠,٠٠٠	٠,١١٤
Lev	٠,٠٤٤	٠,٠٩٠-
MTB	٠,٥٨٠	٠,٠٠٣
Loss	٠,٠٦٨	٠,٠٣٣
Adjusted R Square	٠,١١١	
F	١٠,٩٦٦	
Sig.	٠,٠٠٠	

٣-٧-٣-٢ نتائج اختبار الفرض الثاني H_2:

أ- قبل إدخال المتغيرات الرقابية:

من أجل التحقق من مدى وجود متغيرات مُعدلة للعلاقة الرئيسية للبحث، فقد تم تضمين حجم الشركة كمتغير مُعدل للعلاقة بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث هناك أكثر من متغير مستقل. وقد تم استخدام معادلة الانحدار التالية:

$$FLI_{it} = \beta 0 + \beta 1\ PAQ_{it} + \beta 2\ Size_{it} + \beta 3\ Size_{it} * PAQ_{it} + \varepsilon_{it} \qquad (3)$$

حيث:

$Size_{it}$= حجم الشركة i في الفترة t

ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج اختبار الفرض الثاني قبل ادخال المتغيرات الرقابية. ويتضح من الجدول معنوية النموذج حيث قيمة P-v للنموذج تساوي ٠,٠٠٠ وهو ما يشير لصلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الفحص. ويلاحظ زيادة قيمة معامل التحديد المعدل الى ٠,١٠٢ بدلا من ٠,٠٩٣ ويرجع ذلك لزيادة المتغيرات المستقلة التي تساعد على تفسير التغير في المتغير التابع. وفيما يتعلق بالعلاقة الرئيسية محل الاختبار يتضح من الجدول وجود علاقة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. كما يتضح وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم الشركة كمتغير مستقل ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة من أن حجم الشركة يؤدي الى زيادة مستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية (e.g., Kılıç and Kuzey, 2018). بينما تختلف مع الدراسات السابقة التي توصلت لعدم وجود علاقة بين حجم الشركة ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية (e.g., Aljifri and Hussainey, 2007).

فيما يتعلق بالأثر التفاعلي لحجم الشركة، يتضح من الجدول أنه على الرغم من وجود علاقة سلبية بين المتغير التفاعلي (حجم الشركة والجودة المدركة للمراجعة) ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية الا انها ليست ذات معنوية إحصائية. ومن ثم **رفض الفرض الثاني للبحث**. وتشير تلك النتائج الى ان حجم الشركة يخفض من الأثر الايجابي للجودة المدركة للمراجعة على مستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وان كان ذلك بصورة غير معنوية احصائيا.

ويري الباحث منطقية النتائج السابقة فالشركات كبيرة الحجم تخضع لمستوي مرتفع من الحوكمة الداخلية والخارجية وتقوم بالإفصاح عن المزيد من المعلومات بصورة اختيارية استجابة للضغوط التي تواجهها. كما التقليل غير المعنوي لحجم الشركة للأثر الإيجابي للجودة المدركة للمراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، يؤكد قوة تأثير الجودة المدركة للمراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

جدول (٧) نتائج اختبار الفرض الثاني قبل ادخال المتغيرات الرقابية

المتغير	Sig.	β
(Constant)	٠,٥٠٧	٠,٠٦٨
PAQ	٠,٠٤٦	٠,٢٩٠
Size	٠,٠٢٠	٠,٠١٨
PAQ * Size	٠,٢٢٦	٠,٠١٣-
Adjusted R Square	٠,١٠٢	
F	١٦,١١٧	
Sig.	٠,٠٠٠	

ب- بعد ادخال المتغيرات الرقابية:

يستهدف هذا النموذج التحقق من مدى حاجة نموذج البحث بعد تضمين حجم الشركة كمتغير معدل لإدراج المتغيرات الرقابية الأخرى، والتي من شأنها التأثير على مستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية أيضا. ولذلك فقد تم حجم الشركة كمتغير معدل للعلاقة بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وكذلك تضمين عدد من المتغيرات الرقابية والتي يتحمل ان تؤثر على مستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث هناك أكثر من متغير مستقل. وقد تم استخدام معادلة الانحدار التالية لفحص نموذج البحث في ظل وجود المتغيرات الرقابية:

$$FLI_{it} = \beta 0 + \beta 1\ PAQ_{it} + \beta_2\ Size_{it} + \beta_3\ Size_{it} * PAQ_{it} + \beta_4\ Lev_{it} + \beta_5\ BTM_{it} + B_6\ LOSS_{it} + \varepsilon_{it} \qquad (4)$$

ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج اختبار نموذج البحث في ظل وجود المتغير المعدل والمتغيرات الرقابية. ويتضح من الجدول معنوية النموذج حيث قيمة P-v للنموذج تساوي ٠,٠٠٠ وهو ما يشير لصلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الفحص. ويلاحظ زيادة قيمة معامل التحديد المعدل الى ٠,١١٢ بدلا من ٠,٠٩٣ ويرجع ذلك لزيادة المتغيرات المستقلة التي تساعد على تفسير التغير في المتغير التابع. وفيما يتعلق بالعلاقة الرئيسية محل الاختبار يتضح من الجدول وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. **وهو ما يؤيد قبول الفرض الأول للبحث**. وعلى الرغم من وجود علاقة سلبية بين المتغير التفاعلي

(حجم الشركة والجودة المدركة للمراجعة) ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية الا انها ليست ذات معنوية إحصائية. ومن ثم **رفض الفرض الثاني للبحث**. وتشير تلك النتائج الى ان حجم الشركة يخفض الأثر الايجابي للجودة المدركة للمراجعة على مستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وان كان ذلك بصورة غير معنوية احصائيا. وبالإضافة الى ذلك هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم الشركة ومدى تحقيق خسائر ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. بينما هناك علاقة سلبية ومعنوية بين درجة الرفع المالي ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية عند مستوي معنوية ١٠%.

جدول (٨) نتائج اختبار الفرض الثاني قبل ادخال المتغيرات الرقابية

المتغير	Sig.	β
(Constant)	٠,٩٤٩	٠,٠٠٧-
PAQ	٠,٠٤٧	٠,٢٨٨
Size	٠,٠٠٣	٠,٠٢٥
PAQ * Size	٠,٢٢٦	٠,٠١٣-
Lev	٠,٠٤٣	٠,٠٩١-
MTB	٠,٥٣٨	٠,٠٠٣
Loss	٠,٠٧٥	٠,٠٣٢
Adjusted R Square	٠,١١٢	
F	٩,٣٩٥	
Sig. F	٠,٠٠٠	

٤- الخلاصة والأبحاث المستقبلية

تمثل المعلومات المستقبلية أداة حيوية تسمح للمستخدمين بتقييم آفاق الشركة المستقبلية وتوقعاتها بشأن حالة الأعمال. وتشمل هذه المعلومات خطط الإدارة، وتقييم الفرص والمخاطر، والبيانات المتوقعة، والتوقعات التجارية حول عمليات الشركة، بالإضافة إلى توقعات الشركة بشأن البيئة الخارجية التي قد تواجهها في الأجل القريب والمتوسط والطويل (Menicucci, 2018). وإلى جانب دور الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في جعل التقارير المالية أكثر منفعة فيما يتعلق بالأداء المستقبلي، فإنه يعزز من مصداقية هذه التقارير.

هناك العديد من العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، من أبرزها حوكمة الشركات والجودة المدركة للمراجعة. إذ يُعد إدراك المستثمرين لجودة المراجعة العالية شرطًا أساسيًا لتعزيز مصداقية المعلومات المفصح عنها. ويعتمد هذا الإدراك على تقييم المستثمرين لقدرة المراجع على اكتشاف وتصحيح المخالفات المحاسبية (Hohenfels, 2016). ونظرًا لأن العديد من جوانب جودة المراجعة غير قابلة للملاحظة لمستخدمي القوائم المالية، فإنهم يستندون في تصوراتهم إلى خصائص قابلة للملاحظة، مثل استقلال المراجع، والتخصص الصناعي، ونوع منشأة المراجعة (Friedrich et al., 2023).

يُستخدم حجم مكتب المراجعة في الدراسات السابقة لفحص العوامل المؤثرة على الإفصاحات التي تقدمها الشركات. ويمكن لمراجعي الحسابات أن يلعبوا دورًا مهمًا في تحسين استراتيجيات إعداد التقارير الشاملة (Aljifri and Hussainey, 2007). لذلك، تسعى الشركات إلى زيادة مستوى الإفصاح الاختياري، خاصةً فيما يتعلق بالمعلومات المستقبلية، للحفاظ على الصورة الإيجابية المدركة الناتجة عن وجود منشأة مراجعة ذات جودة عالية.

أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة؛ فقد بينت بعض الدراسات أن منشآت المراجعة الأربع الكبرى تزيد من مستويات الإفصاح الاختياري (e.g., Abdelhak et al., 2023; Morris and Tronnes, 2018)، بينما أظهرت دراسات أخرى عكس ذلك (e.g., Aljifri and Hussainey, 2007; Habbash et al., 2016).

استهدف البحث الحالي دراسة أثر الجودة المدركة للمراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، بالإضافة إلى فحص أثر حجم الشركة على العلاقة بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. لتحقيق هذه الأهداف، تم استخدام عينة مكونة من ٦٧ شركة مدرجة في البورصة المصرية بإجمالي ٤٠٢ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩.

وقد أظهرت **النتائج** فيما يتعلق بالعلاقة الرئيسية محل الاختبار عن وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الجودة المدركة للمراجعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، مما يعكس سعي الشركات لتعزيز مستويات الإفصاح الاختياري للحفاظ على صورتها الإيجابية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وكل من حجم الشركة ومدى تحقيق خسائر، مما يشير إلى أن الشركات التي تحقق خسائر تميل إلى زيادة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية كإشارة إلى تحسن أوضاعها المالية المستقبلية.

وفيما يتعلق بالأثر المُعدل لحجم الشركة، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين المتغير التفاعلي ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، إلا أنها ليست ذات معنوية إحصائية. وتشير هذه النتائج إلى أن حجم الشركة يقلل من الأثر الإيجابي للجودة المدركة للمراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وإن كان ذلك بصورة غير معنوية إحصائيًا، مع استمرار قوة تأثير الجودة المدركة للمراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، **يوصي الباحث** بضرورة العمل نحو زيادة مستويات الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير المالية، حيث يمكن أن يساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي في تسهيل التنبؤ بالنتائج المستقبلية، ومن ثم زيادة مستويات الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

وفيما يتعلق **بمجالات البحث المقترحة**، هناك حاجة إلى المزيد من الدراسات لفهم العوامل التي تدفع الشركات نحو زيادة معدلات الإفصاح عن المعلومات المستقبلية مثل الآليات المختلفة لحوكمة الشركات وهيكل الملكية. بالإضافة إلى ضرورة فحص تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. كما هناك حاجة لفحص الآثار المختلفة المترتبة على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية مثل الأداء المالي والتشغيلي، وقيمة الشركة، وأسعار الأسهم. يضاف إلى ذلك ضرورة فحص محددات وآثار الإفصاح عن المعلومات المستقبلية المتعلقة بالاستدامة.

من ناحية أخرى، يمكن إجراء المزيد من الدراسات حول محددات الجودة المدركة للمراجعة مثل التخصص الصناعي لمراجعي الحسابات، والاستقلال، وتدوير منشآت المراجعة والمراجعين، والخدمات الأخرى بخلاف المراجعة، وأتعاب المراجعة. وأخيرًا، يمكن دراسة وتحليل الآثار المختلفة المترتبة على زيادة الجودة المدركة للمراجعة مثل جودة القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة باستراتيجية الشركة، ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية المتعلقة بالاستدامة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الحسانين، أحمد حسام الدين فتحي، الناغي، محمود السيد، وإسماعيل، عصام عبد المنعم أحمد. ٢٠١٩. أثر درجة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية عن سيولة السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية، س٣٩، ع٢* ، ١٢٢١:١٢٤٨.

محمد، عمرو محمد خميس. ٢٠١٩. أثر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، ع٢، ١٥٢ - ٢٠٩.

منصور، محمد السيد. ٢٠١٩. أثر إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن المعلومات المستقبلية في تقاريرها السنوية على قرار منح الائتمان: دراسة استكشافية وتجريبية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، مج٣، ع٢ ، ٣١ - ١٠٧.

هنون، أماني محمود محمود محمد، الباز، مصطفى علي محمود، و غالي، أشرف أحمد محمد. ٢٠٢٢. أثر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية المصرية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، مج١٣، ع٤ ، ٥٥٨ ـ ٥٩٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abad, C., and F. Bravo. 2018. Audit committee accounting expertise and forward-looking disclosures. *Management Research Review* 41 (2):166-185.

Abdelhak, E. E., K. Hussainey, and K. Albitar. 2023. Covid-19 disclosure: do internal corporate governance and audit quality matter? *International Journal of Accounting & Information Management* 31 (1):170-194.

Abedin, M. Z., M. A. Goldstein, Q. Huang, and H. Zeng. 2023. Forward-looking disclosure effects on stock liquidity in China: Evidence from MD&A text analysis. *Working Paper*.

Agyei-Mensah, B. K. 2017. The relationship between corporate governance, corruption and forward-looking information disclosure: a comparative study. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society* 17 (2):284-304.

Ah Choi, J. K., C. Joseph, and B. H. Voon. 2022. Determinants of Forward-Looking Information Disclosure by Top Malaysian Companies within a Resource-Based View Framework. *Management and Accounting Review* 21 (3):1-32.

Al Lawati, H., K. Hussainey, and R. Sagitova. 2023. Forward-looking disclosure tone in the chairman's statement: obfuscation or truthful explanations. *Working Paper*.

Aljifri, K., and K. Hussainey. 2007. The determinants of forward-looking information in annual reports of UAE companies. *Managerial Auditing Journal* 22 (9):881-894.

Alqatamin, R., Z. A. Aribi, and T. Arun. 2017. The effect of CEOs' characteristics on forward-looking information. *Journal of Applied Accounting Research* 18 (4):402-424.

Call, A. C., P. Hribar, D. J. Skinner, and D. Volant. 2023. Corporate

managers' perspectives on forward-looking guidance: Survey evidence. *Working Paper*.

Chen, J. J., J. Liu, L. Xie, and X. Cheng. 2023. Impression management, forward-looking strategy-related disclosure, and excess executive compensation: Evidence from China. *Working Paper*.

DeFond, M., D. H. Erkens, and J. Zhang. 2017. Do Client Characteristics Really Drive the Big N Audit Quality Effect? New Evidence from Propensity Score Matching. *Management Science* 63 (11):3628-3649.

DeFond, M., and J. Zhang. 2014. A review of archival auditing research. *Journal of Accounting and Economics* 58 (2-3):275-326.

Donelson, D. C., M. Ege, A. J. Imdieke, and E. Maksymov. 2020. The revival of large consulting practices at the Big 4 and audit quality. *Accounting, Organizations and Society* 87.

Effah, N. A. A., B. T. Kyei, G. Kyeremeh, and N. W. K. Ekor. 2022. Boardroom characteristics and forward-looking information disclosure: evidence from Ghana. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society* 22 (7):1444-1461.

Elgammal, M. M., K. Hussainey, and F. Ahmed. 2018. Corporate governance and voluntary risk and forward-looking disclosures. *Journal of Applied Accounting Research* 19 (4):592-607.

Eshleman, J. D., and P. Guo. 2014. Do Big 4 Auditors Provide Higher Audit Quality after Controlling for the Endogenous Choice of Auditor? *AUDITING: A Journal of Practice & Theory* 33 (4):197-219.

Friedrich, C., R. Quick, and F. Schmidt. 2022. Auditor-provided non-audit services and perceived audit quality: Evidence from the cost of equity and debt capital. *International Journal of Auditing* 28 (2):388-407.

Goldie, B. A., L. Li, and A. Masli. 2017. Do Mutual Fund Investors Care About Auditor Quality? *Contemporary Accounting Research* 35 (3):1505-1532.

Habbash, M., K. Hussainey, and E. Awad. 2016. The determinants of voluntary disclosure in Saudi Arabia: an empirical study. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation* 12 (3).

Hassanein, A., and K. Hussainey. 2015. Is forward-looking financial disclosure really informative? Evidence from UK narrative statements. *International Review of Financial Analysis* 41:52-61.

Henry, E., J. Thewissen, and W. Torsin. 2021. International Earnings Announcements: Tone, Forward-looking Statements, and Informativeness. *European Accounting Review* 32 (2):275-309.

Hohenfels, D. 2016. Auditor Tenure and Perceived Earnings Quality. *International Journal of Auditing* 20 (3):224-238.

Jia, H., and D. Hsiao. 2021. A Study of Perceived Audit Quality and Size of Big 4 Audit Office. *Journal of Accounting and Finance* 21 (1).

Kharuddin, K. A. M., I. G. Basioudis, and O. A. Farooque. 2021. Effects of the Big 4 national and city-level industry expertise on audit quality in the United Kingdom. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 43.

Kılıç, M., and C. Kuzey. 2018. Determinants of forward-looking disclosures in integrated reporting. *Managerial Auditing Journal* 33 (1):115-144.

Liu, S. 2015. Corporate governance and forward-looking disclosure: Evidence from China. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 25:16-30.

Md Zaini, S., G. Samkin, U. Sharma, and H. Davey. 2018. Voluntary disclosure in emerging countries: a literature review. *Journal of*

Accounting in Emerging Economies 8 (1):29-65.

Menicucci, E. 2018. Exploring forward-looking information in integrated reporting. *Journal of Applied Accounting Research* 19 (1):102-121.

Morris, R. D., and P. C. Tronnes. 2018. The determinants of voluntary strategy disclosure: an international comparison. *Accounting Research Journal* 31 (3):423-441.

Qu, W., M. S. Ee, L. Liu, V. Wise, and P. Carey. 2015. Corporate governance and quality of forward-looking information. *Asian Review of Accounting* 23 (1):39-67.

Quick, R., and F. Schmidt. 2018. Do audit firm rotation, auditor retention, and joint audits matter? – An experimental investigation of bank directors' and institutional investors' perceptions. *Journal of Accounting Literature* 41 (1):1-21.

Rifai, M., and S. V. Siregar. 2021. The effect of audit committee characteristics on forward-looking disclosure. *Journal of Financial Reporting and Accounting* 19 (5):689-706.

Simnett, R., and K. T. Trotman. 2018. Twenty-Five-Year Overview of Experimental Auditing Research: Trends and Links to Audit Quality. *Behavioral Research in Accounting* 30 (2):55-76.

Tepalagul, N., and L. Lin. 2014. Auditor Independence and Audit Quality. *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 30 (1):101-121.

Wardhani, R. 2019. The role of audit quality on market consequences of voluntary disclosure. *Asian Review of Accounting* 27 (3):373-400.